13 December 2001

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البندان ٥٩ و ٦٠ من جدول الأعمال
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
تنشيط أعمال الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

نود إفادتكم بأنه حرصا من بلادي على تحسين إجراءات وطرق عمل الجمعية العامة وترشيد جدول أعمالها، فقد قررت اعتبارا من الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة أن يتم مرة كل سنتين النظر في البند المعنون "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي". وتبعاً لذلك فقد كانت آخر مرة دُرس فيها هذا البند هي الدورة الخامسة والخمسين على أن يتم إدراجه على جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة عام ٢٠٠٢.

وباطلاعنا على القرار رقم ٢٨٥/٥٥ المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المعنون "تنشيط الجمعية العامة؛ وتحسين كفاءة الجمعية العامة" لاحظنا أن الفقرة "الحادية عشرة" من مرفق القرار تنص على أن يتواصل النظر في البند المذكور كل سنتين من الدورات ذات الرقم "الزوجي"، وهو ما يعني أن هذا البند لن تتم مناقشته في الدورة المقبلة كما قررت الجمعية العامة في العام الماضي.

وفي الوقت الذي أؤكد لكم فيه على أن بلادي لا تزال ملتزمة بموقفها بأن يُدرس هذا البند كل عامين إلا أن أهمية هذا الموضوع لنا خاصة، ولبقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أيدت بأغلبية ساحقة القرار الذي اعتمدت تحت هذا البند في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، تقتضي مني أن أبلغ سعادتكم بأن بلادي متمسكة بما نص عليه قرار الجمعية العامة ٦/٥٥ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وهو إدراج هذا البند

على جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، مع تأييدنا على أن يُنظر فيه بعد ذلك كل سنتين من دورات الجمعية العامة ذات الرقم "الفردى".
وأرجو تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) أبو زيد عمر دوردة
الممثل الدائم